الهجرة والسفر ودائرة مسح الاراضي؛ أمّا الثالثة، فكانت دائرة الآثار. وتطلّبت اقامة هذه الدوائر الجديدة تعيين ١٣ موظفاً بريطانياً في المناصب العليا، في حين أشار المندوب السامي الى خفض عدد الموظفين البريطانيين في بقية الدوائر بمقدار ٢٧ موظفاً، وزيادة عدد الفلسطينيين (دون التمييز بين العرب واليهود) بمقدار ١٨ موظفاً. أمّا في الوظائف الادارية الصغيرة (جهاز الكتبة والمحاسبين)، فوصلت نسبة الفلسطينيين ٩١ بالمئة، في حين ارتفعت الى ٩٧ بالمئة بين فئة صغار الفنيين[٨].

هذه الارقام التي قدّمها صموئيل عن جهاز الادارة المدنية تبدو ناقصة وغامضة بعض الشيء، خاصة في مجال التمييز بين اعداد العرب واليهود من الموظفين الفلسطينيين. فقد جاء في التقرير الاولي عن الادارة المدنية للعام ١٩٢٠/١٩٢١[٩] ان عدد الموظفين البريطانيين المسيحيين في المراتب العليا بلغ، خلال تلك السنة، ١٦٥ موظفاً، مقابل ١٤ بريطانياً يهودياً و١٨١ موظفاً فلسطينياً. وفي مراتب الادارة الدنيا، كان هناك ٧٦ بريطانياً مسيحياً و١٣ بريطانياً يهودياً، مقابل ٢٠٤١ فلسطينياً. أي ان عدد البريطانيين، في المراتب العليا، بلغ نسبة ٤٩ بالمئة، في حين سجل نسبة اربعة بالمئة فقط من المراتب الدنيا. ولدى نهاية فترة صموئيل الانتدابية، جاء في تقريره عن الادارة[١٠] ان عدد البريطانيين في المراتب العليا كان ٢٠٦ موظفين (بنسبة ٥١ بالمئة من مجموع كبار الموظفين)، في حين بلغ عددهم ١٣٤ موظفاً بريطانياً صغيراً (بنسبة ٥,٣ بالمئة من المجموع). أي ان نسبة الموظفين البريطانيين لم تتغير طوال خمس سنوات من ولاية صموئيل، على الرغم من ادعاءات الادارة المدنية المتكررة بعزمها على تقليص عدد البريطانيين في الوظائف الحكومية، ومطالبة عرب فلسطين المتواصلة بزيادة نسبة الموظفين العرب في مختلف دوائر الحكومة. والملاحظ ان التقارير الحكومية السنوية عن الادارة، وموظفيها، لم تكن تصنّف الموظفين هؤلاء على أساس عرب ويهود، بل على أساس التوزيع الطائفي: مسلم، مسيحي، يهودي. واذا كان ذلك شكّل متابعة واستئنافاً للنمط المتبع في اثناء العهد العثماني (تصنيف مواطني الدولة بحسب النظام الملّي، أي الانتماء الطائفي)، فانه، أيضاً، خدم اغراض الانتداب البريطاني في طمس الروح الوطنية والانتماء القومي لعرب فلسطين. وعلى هذا الاساس، أعلنت ارقام الادارة المدنية انه، خلال السنة الاولى من ولاية صموئيل، توزّع عدد الموظفين الفلسطينيين في المراتب العليا على النحو التالي: ٨٢ مسيحياً، و٣٦ يهودياً، و٦٣ مسلماً. أمّا في المراتب الدنيا، فكانت الاعداد: ٩٦٧ مسيحياً، و ٥٥٣ يهودياً، و٥٢١ مسلماً. أي أن مجموع الموظفين المحليين، في مراتب الادارة المدنية المختلفة، بلغ ٢٢٢٢ موظفاً. ولدى التدقيق في هذه الارقام، يتبين ان نسبة الموظفين المسيحيين واليهود في الادارة المدنية كانت تتجاوز نسبة هاتين الطائفتين من مجموع سكان فلسطين، حسب احصاء سنة ١٩٢٢. ذلك ان نتائج أول احصاء رسمي اجرته سلطات الانتداب في فلسطين، وعلى الرغم من عدد من التحفظات منها، أظهرت ان عدد المسلمين بلغ، آنذاك، ٥٩٠٨٩٠ نسمة، والمسيحيين ٧٣٠٢٤ نسمة، واليهود ٨٣٧٩٤ نسمة، والدروز ٧٠٢٨ نسمة، والسامريين وغيرهم ١٦٣ نسمة، بحيث وصل المجموع ٧٥٧١٨٢ نسمة. وقد دأبت مصادر الانتداب البريطاني على تعليل هذه الظاهرة بارتفاع المستوى التعليمي بين المسيحيين واليهود، مقارنة بالمسلمين، في فلسطين، واتقانهم اللغات الاجنبية، وخاصة الانكليزية. واذا كان هذا الامر يصحّ الى حد ما، بالنسبة الى الموظفين المسيحيين، فانه مبالغ فيه، الى حد كبير، بالنسبة الى الموظفين اليهود الذين كان معظمهم يجهل اللغتين، العربية والانكليزية، وبالتالي الحاجة الى الاعداد الكبيرة من المترجمين. وعلى سبيل المثال، فان اثنين من الاعضاء اليهود الثلاثة في المجلس الاستشاري (ايزنبرغ وكالفارسكي) كانا يجهلان العربية والانكليزية.